

## رفض دعوى شركة اتهمت مدققها المالي بتبديد ٣٤ مليون درهم

أسدلت محكمة تمييز دبي الستار على دعوى مطالبة إحدى شركات الالكترونيات العالمية للخبير المحاسبي المسؤول عن تدقيق حساباتها (شركة مراجعة مالية) ب ٣٤ مليوناً و ٢٦٧ ألفاً و ٣٠٢ درهم ، وقضت برفض الدعوى ، لإثبات الأخيرة أنها قامت بإنجاز عملية تدقيق الحسابات التي أوكلت إليها على مدار ٤ سنوات وفق شروط الاتفاقية ، وأن المراقب المالي الخاص بالشركة المدعية هو من بدد الأموال بسبب منحه صلاحيات غير محدودة .

وكانت محكمة دبي الابتدائية رفضت الدعوى ، إلا أن محكمة الاستئناف عدّلت الحكم ، وعادت التمييز مجدداً لتلغي حكم محكمة الاستئناف وتؤكد على رفض الدعوى .

وتعود القضية إلى تعاقدهم أجري بين شركة إلكترونيات وشركة مراجعة مالية عالمية بأن يقوم فرع الأخيرة في دبي بتدقيق حسابات الشركة الأولى وإبداء الرأي المهني حول البيانات المالية التي تقدم إليها .

وتقول الشركة في دعواها أن مراقبها المالي (س.ش.) قام مع آخرين بتبديد أموال الشركة بدخوله في صفقات تجارية دون علمها ، ما تسبب في خسارتها ٨ ملايين و ٥٩٩ ألفاً و ٧٥٧ دولاراً ، وأن شركة المراجعة المالية أخلت بالتزاماتها الواردة في العقد مع شركة الالكترونيات في أداء مهمة تدقيق ومراجعة الحسابات الخاصة بها ، والكشف عن حالات التلاعب التي كان المراقب المالي يقوم بها .

وفي جلسات المحاكمة قدم وكيل الدفاع عن شركة مراجعة الحسابات المحامي (ح.م.) مذكرة أفاد فيها بأن الشركة الموكل عنها مجرد مدقق حسابات خارجي يقوم بإبداء الرأي المحاسبي على الميزانية السنوية التي يتم اعدادها من قبل المدعية وفقاً لمعايير معتمدة دولياً ، ويتم إعداد هذا الرأي على ضوء الاختبارات التي تجريها الشركة المحاسبية على العينات التي تقوم بفحصها من واقع سجلات ودفاتر الشركة المدعية والتي تقوم بتزويدها بها .

وقال (ح.م.) أن التعاملات الوهمية التي قام بها المراقب المالي للشركة حدثت خارج المنظومة المحاسبية ، ولم تدخل في دفاتر الشركة وحساباتها ، ولم يتم تزويد شركة المراجعة المالية بأي مستندات تتعلق بالتعاملات الوهمية المشار إليها ، وأن الشركة قامت بالمصادقة على رأي شركة المراجعة كمدقق خارجي على الميزانيات السنوية التي قامت بها، وأن خسارتها كانت بسبب مراقبها المالي ، وهو المسؤول عنها ، وليس شركة المراجعة المالية .

وثبت أن جميع الصفقات الوهمية التي خسرتها الشركة لم يتم قيدها في حسابات الشركة النظامية ، وتم تنفيذها وتسجيل قيودها محاسبياً بالإضافة إلى تمويلها بعيداً عن الحسابات والدفاتر التي تراجعها شركة المراجعة المالية .

الخليج ٢٠٠٧/٤/١٨